
المنظومة
ALMANDUMAH

تاريخ الحركة النسائية بالمغرب
معطيات وتحليل

نجاة ايخيش*

تساؤلات جوهرية

ماذا نقصد بالحركة النسائية المغربية؟ هل نقصد كل ما راكمته النساء المغربيات من اشتغال من أجل أبسط الحقوق، بغض النظر هل كانت تلك الحقوق اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية أو قانونية؟ هل صحيح - وكما يقول البعض- أن الحركة النسائية انطلقت مع بداية الثمانينيات، أم أن لها جذور أعمق من ذلك؟ ثم ماهي استراتيجيات الحركة النسائية طيلة معركتها من أجل المساواة والمواطنة؟وهل استطاعت هذه الحركة أن تساير التطورات السياسية التي شهدها المغرب، والتي مازال يشهدها؟

إن كل حركة تعني دينامية مجموعة معينة، وضمنها أو بمعيتها أفراد ينشطون من أجل تحقيق هدف محدد. وهؤلاء الأفراد الذين يشكلون جزءا من هذه الدينامية هم إما منخرطون في صفوف المجموعة ويشكلون مكونا مباشرا داخلها، أو يكون تحركهم يصب في نفس الاتجاه والأهداف. وكيفما كان الحال فإنهم يحققون معها تراكمات تصب في اتجاه تحقيق تغيير لوضع أو أوضاع معينة.ويحيلنا مثل هذا التعريف على طرح أسئلة من قبيل:هل استطاعت النساء المغربيات أن تفرزن خلال سيرورة نضالهن - فرادى أو بشكل جماعي- حركة نسائية بكل ما تعنية الحركة من معاني وكل ما تحمله من مضامين؟

---

*أستاذة باحثة وفاعلة جمعوية – الدار البيضاء

إذا كان الجواب بالإيجاب، فإلى أي مدى يمكن إرجاع امتداد جذور هذا التاريخ بالنظر إلى كل الأحداث والتغيرات والتقلبات التي مر منها المغرب؟

وقفة تاريخية ضرورية

عندما نتكلم عن جذور المقاومة المغربية من أجل الاستقلال نحاول دائما استعمال اسلوب الحفريات الدقيق لكي نؤكد أن الشعب المغربي كان دائما وطيلة تاريخه مقاوما لكل أنواع الاستعمار والاحتلال التي وطأت أرضه واستترفت خيراته، من أيام الوندال والرومان والفنيقيين، مرورا بالإسبان والبرتغال والفرنسيين وغيرهم من الذين لا نجرؤ لحد الآن أن نسميهم غزاة أو استعمارا؟لكن عندما يتعلق الأمر بتاريخ ونضال ومقاومة النساء ينتاب مؤرخينا الشلل في عقولهم وذاكرتهم وأقلامهم.

1. مقاومة النساء ضد الاحتلال

هناك من يؤرخ للحركة النسائية المغربية ابتداءا من سنة 1947 مع انطلاق جمعية "أخوات الصفا"، التي شكلت أحد التنظيمات الشبابية الموازية داخل حزب الشورى والاستقلال،بينما هناك من يربط بين نشأة الحركة وبين نشأة لجن التعبئة ومناهضة الاستعمار الفرنسي والإسباني داخل الحركة الوطنية،وهناك من يعتبر أن تجند النساء من داخل حزب الاستقلال للمناداة بالحق في التعليم هو البدايات الأولى للحركة.أما بعض الاجتهادات فقد أحلت ظهور الحركة النسائية إلى بداية الستينيات مع تكوين الاتحاد النسائي التقدمي من داخل الاتحاد المغربي للشغل، هذه المنظمة التي كانت وراء أول مظاهرة نسائية في شوارع الدار البيضاء للمطالبة بالمساواة، والعدالة، والحق في التعليم، والحق في الشغل وفي الأجر المتساوي. عينة أخرى من الباحثين اعتبرت أن نشوء القطاعات النسائية داخل الأحزاب والنقابات والجمعيات هو البذرة الأولى للحركة النسائية. بينما هناك من أرجأ تكون الحركة إلى بدايات الثمانينيات عندما عرفت أول أشكالها التنظيمية بتكون جمعيات نسائية مستقلة نسبيا عن الأحزاب والنقابات، واهتمت بالجانب الإعلامي عن طريق إخراج جريدة 8

مارس إلى الوجود. فأي التأريخات صحيح أو على الأقل يلامس الواقع لنستطيع الاعتماد عليه؟

2. البدايات

إذا أخذنا بالنظرية التي تقول إن الحركة هي مجموعة أفراد منظمين إضافة إلى المحيط الذي يتحرك ضمن سيرورة تطور بهدف تغيير وضع ما فإننا سنصل إلى النتيجة التالية:إن النساء المغربيات ومنذ بداية القرن العشرين بدأن في تأسيس حركة نسائية تطورت تدريجيا وناضلت في كل الظرفيات السياسية التي عاشها المغرب بحيث لا يمكن نهائيا التنكر للمساهمات النسائية في النضال من أجل دحر الاستعمار، لم يكن هذا النضال محصورا فقط في مساعدة الرجال، إخفائهم عن عيون جيوش الاستعمار كما يقول البعض، و لم تكن المساهمة فقط في تحضير الطعام وحمله إلى المقاومين الرجال. إن النساء المقاومات ساهمن بحق في وضع اللبنة الأولى للحركة النسائية المغربية، وقد بنيت هذه القناعة الشخصية على مرتكزين أساسين أولهما إن عائشة القديسة، يطو، عدجو أوموح وفاطمة أعزاير المعروفة بإسم "أمي فاما" كلهن نساء انخرطن في حمل السلاح من أجل التحرير بكل ما تحمله كلمة تحرير من معاني وقيم إنسانية: الحرية، السلام،العدالة، الكرامة.....إلخ، وثانيهما أن أولئك النساء تمردن على العادات والتقاليد وخرجن على سجن الأسرة والقبيلة واخترن الاختلاط بالرجال بل واخترن حمل نفس السلاح الذي ظنوه حكرا عليهم. إذن هي الجذور الحقيقية للحركة النسائية بحيث سارت على نهج تلك الحركة العديد من النساء في ذلك الوقت لأنهن ساهمن في تحرير مبادرة المرأة وانخراطها في النضال العام، وبذلك أخرجن من عمق الجرة الانتباه إليهن كإنسان وكقضية، وساهمن في تحديد مفهوم آخر للثورة وللحرية والكرامة.ولأنهن خلقن بدايات التراكم للفترة ما بعد الاستقلال حيث ساهمت بعض النساء في تبني:الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الأجر المتساوي لأن المرأة اكتسحت ميدان العمل خاصة في صناعة النسيج والتصبير والصناعات الغذائية بنسبة فاقت عدد الرجال.

3. مرحلة الستينيات

أول من انتبه إلى أهمية بناء حركة نسائية مستقلة عن الأحزاب السياسية كان هو الشهيد المهدي بن بركة لما أصر على أن للقضية النسائية خصوصياتها النابعة من خصوصية الوضع النسائي الذي يتسم بالاستغلال والمعاناة المزدوجين. وكانت لدعوته هذه النتيجة الأولية التي تتجلى في إنشاء منظمة الاتحاد النسائي التقدمي من طرف مجموعة من المناضلات النقابيات العاملات داخل الاتحاد المغربي للشغل. وقد أخرج الاتحاد النسائي التقدمي مسيرة نسائية كبيرة في فاتح ماي 1962 على رأس مطالبها ولأول مرة: العدالة والمساواة.

4. تجربة القطاعات النسائية الحزبية في مرحلة السبعينيات

تعتبر التجربة مهمة للغاية بالنظر إلى التراكم الذي أفرزته في سيرورة تطور الحركة النسائية المغربية لبداية الثمانينات. إد كانت بمثابة مدرسة لتكوين الأطر النسائية في مجال الملف النسائي واستراتيجيات العمل والمرافعة.وأغلب المناضلات النسائيات اللواتي كن يعملن في القطاعات النسائية لمختلف الأحزاب الديمقراطية ساهمن في خلق أندية نسائية و لجان المرأة في العديد من الجمعيات الثقافية والحقوقية والشبابية، هذه الإطارات التي كان لها الدور الكبير في الإشعاع وابتكار أساليب جديدة في مجال العمل النسائي. كما أن أغلب الأطر التي تكونت في مدرسة القطاعات النسائية الحزبية كانت العمود الفقري لتأسيس الجمعيات النسائية في بداية الثمانينات والتسعينات.

لكن هناك جانب سلبي طبع هذه التجربة من مظاهره محاولات الأحزاب تذويب القضية النسائية في النضال السياسي العام وعدم الاعتراف اللازم بخصوصياتها، ومحاولات الاحتواء واستغلال القضية النسائية لفائدة أهداف سياسية تمليها الظرفية السياسية، وصعوبة فرض النسائيات للحد الأقصى لمطالبهن من داخل برامج الأحزاب السياسية، ومعاناة المناضلات النسائيات من حصار من طرف العقليات

الرجولية داخل الأحزاب، وسحب الأحزاب لمذكرة المطالب النسائية التي قدمت إلى البرلمان في بداية الثمانينيات بفعل هجوم الإسلاميين والدي كان بمثابة النقطة التي أفاضت الكأس في علاقة الأحزاب السياسية بالملف النسائي.

5. تجربة الاستقلال عن الأحزاب

ارتبطت البدايات بحصول القناعة لدى النسائيات لتأسيس حركة نسائية مستقلة لم يمنعهن في بداية الثمانينيات من الإشارة إلى انتماءاتهن الحزبية: القانون الأساسي آنذاك لاتحاد العمل النسائي كمثال أكد على أن الاتحاد "أسس بمبادرة من منظمة العمل الديمقراطي الشعبي"، لكن رغم ذلك فقد ساهمت الجمعيات التي تأسست في تلك الفترة في خلق دينامكية كبيرة وإيجابية عن طريق تبني خطط عمل ميدانية من أجل نشر الوعي بالقضية النسائية (دروس محاربة الأمية – الأبحاث الميدانية - محاولة تشكيل قاعدة نسائية جمعت بين المثقفات،العاملات، ربات البيوت...إلخ) والتركيز على الجانب الإعلامي: جريدة 8 مارس- مجلة أمل وغيرهما كانت منبرا للنقاش والدراسات ونشر الأبحاث الميدانية، الشهادات عن العنف الذي تتعرض له النساء في ظل القوانين التمييزية والمجحفة. اعتماد إستراتيجية الدراسات السوسيولوجية والنفسية،و الانكباب على فتح باب الاجتهاد الديني.

وكان اعتماد الجمعيات النسائية في ذلك الوقت على العمل التطوعي، كما لم تكن لديها الإمكانيات المادية والمقرات مما حد من استقلاليتها، إضافة إلى أن الظرفية السياسية التي اتسمت بالاعتقالات والمضايقات لعبت بدورها دورا في تأخير العديد من المشاريع الخاصة بالمرافعة من أجل تغيير القوانين المجحفة في حق المرأة.

6. المزاوجة بين برامج محاربة الأمية والمرافعة

كانت بداية التسعينيات بدايات تشكل حركة نسائية مستقلة عن الأحزاب السياسية فرضتها عوامل منها:نشأة جمعيات جديدة على خلفية الاستقلالية التامة عن الأحزاب في برامجها، أشكال وأساليب عملها، تمويلاتها،وتقييمها لظرفية وتوقيت

التصعيد أو عدمه في كل ما له علاقة بالمرافعة والضغط من أجل انتزاع مكاسب لفائدة النساء. وقد عمدت الحركة النسائية في هذه المرحلة إلى تبني إستراتيجية الجمع بين العمل و الحشد الجماهيري لكسب قاعدة جماهيرية ضاغطة والمرافعة من أجل التغيير.و بفعل هذه العوامل مجتمعة استطاعت الحركة النسائية أن تكتسب الزخم الكبير لتصبح قوة اقتراحيه لا يستهان بها، وانتقلت أيضا إلى تبني استراتيجة التنسيق وتوحيد الصفوف لفرض الحوار حول ملفها المطلبي الذي تركز أساسا حول مدونة الأحوال الشخصية النقطة الأكثر سوادا آنذاك على حسب تقييم كل المكونات، فأفرزت المرحلة تجربة المجلس الوطني للتنسيق من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية بعد إطلاق اتحاد العمل النسائي لعريضة المليون توقيع.

7. تجربة مجلس التنسيق من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية

وكانت الجهود التي بذلتها النسائيات ضخمة لجمع الكثير من مكونات المجتمع حول قضية النساء، إد تمت تعبئة كل فئات المثقفين الأخصائيين في مجال الطب و السوسيولوجيا وعلم النفس ومكونات المجتمع المدني، والسياسي والنقابي، ثم الفقهاء المتنورين الدين فتحوا باب الاجتهاد الفقهي لفائدة المساواة. وكل هدا جعل من القضية النسائية قضية مجتمعية، ومن المساواة قضية مشروع مجتمعي ديمقراطي وحداثي. إلا أنه وأمام تصاعد الهجومات الظلامية على الحركة النسائية ومناصريها تدخل القصر لإجهاض التجربة باستقطاب بعض النسائيات اللواتي تفاوضن حول أقل من الحد الأدنى للمطالب التي اعطت تعديلات 1993.

8. ما بعد تجربة مجلس التنسيق؟

باستثناء النسائيات اللواتي رفضن الذهاب إلى التفاوض بدون ضمانات حقيقية للنجاح، أصيبت المتفاوضات بالذهول أمام التعديلات التي تم الإعلان عليها سنة 93 بالرغم من كل التحذيرات التي علت من داخل المجلس.

كانت شروط الرافضات للتفاوض تركز على:إتمام إنجاز الدراسة المتكاملة من الناحية الفقهية، السوسيولوجية، النفسية والواقعية لدعم المطالب النسائية،والمرافعة أمام الجهات المختصة: الحكومة والبرلمان، وتحويل الملف إلى معركة مجتمعية ميدانية تشارك فيها كل الفئات والشرائح. لكن بالرغم من الخلافات فقد استطاعت الحركة لم صفوفها من جديد في إطار:

9- تنسيق "بيان من أجل المساواة"

عبرت من خلاله الجمعيات النسائية عن رفضها للتعديلات الشكلية التي طالت مدونة الأحوال الشخصية، ودعت إلى المزيد من التوحد لربح الرهان. وبعد الفشل الذي عرفته هذه التجربة كان من اللازم طرح مجموعة من الأسئلة الجوهرية، من قبيل ما العمل للتغلب على الأخطار التي تحدق بالحركة النسائية: خطر الهجوم الظلامي وحيلولته دون تحقق المساواة، وخطر محاولات الاحتواء والإجهاض بدافع إرضاء الإسلاميين والحفاظ على السلم الاجتماعي، ومن قبيل هل الحركة النسائية حركة حقوقية مطلبية حقيقية؟ أم هي كذلك: مطلبية وحقوقية، مما لا ينفي عليها الطابع السياسي النسائي، لكنها في بعض الأحيان يغلب تحكم السياسي الحزبي في مشاريع مرافعتها فيؤججها أو يفر ملها على حسب حسابات سياسية وشخصية انتفاعية ضيقة تبطئ التقدم أو تعرقله تماما.، ومن قبيل هل هي حركة سياسية أم مطلبية سياسية؟ أوهما معا لأنها في إطار الربط بين المطالب النسائية ومطالب فئات عريضة من المجتمع(مسألة البنيات التحتية، الصحة، التعليم، الشغل...إلخ) تجعل من القضية النسائية قضية مجتمعية بكل معنى المقاييس وبالتالي تخرجها من خانة النسوانية الضيقة.

لكن المشكل الذي يمكن أن يعيق هذا الربط الإنساني ويعرقل تقدم القضية النسائية هو هيمنة السياسي ليصبح عاملا معيقا للتغيير وللمساواة. و هل هي حركة جماهيرية حقيقية قوية وفاعلة؟ أو يجب أن تكون كذلك لكي تستطيع تحقيق التغيير، لكنها

لحد الآن لازالت تتلمس طريقها نحو تحقيق هذا الهدف حتى لا تبقى حركة المثقفات والمثقفين الذين يعتبرون أنفسهم أولياء وأوصياء على باقي المجتمع فيتعمق الشرخ بينهم وبين المواطنات والمواطنين ويستحيل مع ذلك التواصل والفعل.. وهل الحركة النسائية هي حركة نخبوية؟ فكلما انجرت حركة ما نحو النخبوية كلما صار تأثيرها في المجتمع صعبا وبالتالي أصبح التغيير مستحيلا بمجرد ما تبدأ الحركة في تقديم الاستقالة من العمل الميداني والارتباط العضوي بالفئات التي تدافع عن مصالحها وتعمل على تغيير أوضاعها.

الحركة النسائية المغربية عاشت مراحل من المد والجزر في جماهيريتها،وفي كل المراحل التي عمقت ارتباطها بالجمهور العريض من النساء نجحت في التعبئة والحشد من أجل فرض قوة مطالبها. لكن كان لهيمنة الحسابات السياسية الدور في التقلص الجماهيرية وعودة النخبوية، باستثناء بعض الجمعيات التي لازالت تصارع من أجل ألا تتغلب النخبوية على الجماهيرية..وهل هي حركة شعبوية؟ باعتبار هذا أخطر توجه يمكن أن ينخر الحركة النسائية من الداخل: فالشعبوية توهم أصحابها بأنهم أصحاب قوة وقادرين على قلب موازين القوى، لكن كل أسر اتيجيتهم تبنى على وهم، وتنتهي بالسقطة المميتة، وهذا ما يجب أن تنتبه إليه بعض الجمعيات النسائية التي تضن أن المحيط الجماهيري من النساء الذي تعبئه للوقفات وبعض الاحتجاجات هو محيط مقتنع بالقضية النسائية.. إن أمثال مثل هذا المحيط مرتبط فقط بالمصلحة الآنية وكل من يقدم له بديلا مربحا أكثر يسير وراءه دون النظر إلى ارتباطه السابق بإطار آخر. لذا من الضروري أن تعيد مكونات الحركة النسائية التي تنهج هذا النهج النظر في استراتيجية التعامل مع جمهور النساء والملفات الخاصة بكل فئة على حدة وتعتمد في عملها على الحشد والتأطير وإعادة بناء العقل والعقليات.

الهدف الأساسي المحرك هو الانخراط الواعي للنساء في معركة المساواة والمواطنة لأنها الضمانة الوحيدة للحصول على الحقوق وتحصين المكتسبات، و هل هي قوة اقتراحيه

حقيقية.؟ لأنه إذا اطلعنا على التجارب ما بعد مجلس التنسيق سنجد أن الحركة حاولت الاستفادة من أخطائها واختارت أسلوب التنسيق الموضوعاتي لتسترجع قوتها وتلم صفوفها من جديد. كان أول امتحان اجتازته الحركة النسائية هو التنسيق من أجل تضمين قانون الشغل لمطلب تحقق المساواة بين النساء والرجال في مجال الشغل:

10- تجربة لجنة المتابعة من أجل تعديل قانون الشغل

- ثاني تجربة تنسيقية ناجحة كانت بمبادرة الرابطة الديمقراطية للشغل تحت شعار:" من أجل إدماج خدم وخادمات المنازل في قانون الشغل".

- نجح التنسيق في جمع أكثر من 20 تنظيما نسائيا، حقوقيا، سياسيا ونقابيا في إطار ما أطلق عليه آنذاك: "لجنة متابعة قضايا المرأة والشغل" التفت حول مذكرة مطالب نسائية تم الترافع حولها وحققت طفرة في مجال طرح ملف خادمات البيوت وجعله قضية سياسية ومجتمعية إلى يومنا هذا.، وأفرز إخراج هذا الملف من بوثقة المنسي والطابو العديد من التنسيقات الوطنية، الجهوية والإقليمية التي لازالت تتابع هذا الملف بكل تعقيداته وطابعه السياسي، الحقوقي والإنساني معا.

11- تجربة تعديل قانون الجنسية

كانت تجربة ناجحة بكل المقاييس لا من حيث العديد من مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات التي انضمت إليه.. المبادرة كانت للجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء، و.المرافعة من أجل تغيير قانون الجنسية كانت محددة ومدعمة بأدلة وحجج من الواقع المعيش للنساء المغربيات وأطفالهن، ومن الالتزامات الدولية للمغرب خاصة التوقيع والمصادقة التي تمت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وقد نجح التنسيق في انتزاع حق النساء المغربيات في تمتيع أطفالهن وأزواجهن الأجانب بجنسيتهن.

12- تجربة تعديل مدونة الأحوال الشخصية

بعد النكسة التي عرفها ملف مدونة الأحوال الشخصية سنة 1993 ونجاح الحركة النسائية في رص صفوفها من خلال ملف قانون الشغل لجأت إلى إطلاق التنسيق الموضوعاتي فيما يخص قانون الأسرة: رفع سن الزواج - الحق في الطلاق - تقسيم الممتلكات - ضرورة رفع الولاية - الحضانة والإنفاق - الحق في بيت الزوجية، بعد ذلك طرح مطلبي: رفع الولاية عن المرأة و تعدد الزوجات للنقاش وتعميق الدراسة وتوفير الحجج الفقهية والواقعية من أجل التوافق.وقد استمر الاشتغال على ملف مدونة الأحوال الشخصية إلى حدود سنة 1998 عندما وصلت حكومة التناوب إلى الحكم بقيادة عبد الرحمان اليوسفي، فعمدت الحركة النسائية إلى استثمار الظرفية السياسية لطرح المطالب على طاولة الحكومة. ولجأت الحركة النسائية إلى التفاوض لانتزاع الحد الأقصى من المكتسبات لفائدة النساء. كما تم الاشتغال مع كاتب الدولة في التنمية الاجتماعية آنذاك سعيد السعدي حول تفاصيل "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية"، والتي تضمنت الخطة: إجراءات للنهوض بأوضاع النساء وتحقيق المساواة على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والقانونية، وصيغت الإجراءات في أكثر من 400 صفحة خصصت لها صفحتان فقط للإجراءات القانونية.وكانت الخطة إنجازا يدخل في إطار وفاء المغرب بالتزاماته الدولية التي وقع عليها خلال مؤتمر بكين سنة 1995 وكان لابد وأن يقدم بشأنها تقريرا للأمم المتحدة أثناء بكين+5. وبمجرد ما أعلن الوزير الأول آنذاك عن مضامين الخطة في الثامن من مارس 99 أشعل الظلاميون نار الفتنة وشنوا حربا إرهابية ضد الحركة النسائية وضد الوزير سعيد السعدي وكل المثقفين والمناضلين الذين يدعمون مطالبها. وكانت الهجمة شرسة جدا وبمباركة من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية آنذاك وركزت على:الاتهام بالعمالة للغرب ضد الهوية الإسلامية للمجتمع المغربي،والتكفير، التحريض واستصدار فتاوى الإعدام والرجم. وتزييف بنود الخطة بالكذب والافتراء وتحويرها للتأثير على غالبية الشعب المغربي الذي يعاني

من أكثر من 80 في المائة من الأمية.وتسخير المساجد لحشد الرأي العام ضد المناضلات والمناضلين بكل انتماءاتهم وانتماءاتهن.

13- رد فعل الحركة النسائية

إنشاء إطارين تنسيقيين متكاملين في مهمتهما وعملهما سنة 1999 وهما: الشبكة من أجل الدفاع عن خطة إدماج المرأة في التنمية: بادرت إلى إنشائها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، التي اقتصرت في تشكيلتها على الجمعيات النسائية والمثقفين المناصرين لقضية المرأة. وانصب عملها على جانب تعميق الدراسات وتهييئ الملفات والشهادات ووضع استراتيجية التواصل والتفاوض والمرافعة والجبهة من أجل الدفاع عن حقوق المرأة: بادرت إلى إنشائها الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، اختارت الانفتاح على الأحزاب والنقابات وضم كل المناصرين للمساواة والمستعدين للمعارك الميدانية، كما تبنت مقاربة الفروع المحلية والتنسيقات الجهوية من أجل هدفين أساسين هما: العمل الميداني والتوعية والتحسيس لجعل قضية المرأة قضية مجتمعية وليست فقط قضية الفئات المثقفة، والحشد الجماهيري لتنظيم الوقفات والمسيرات المدعمة للمساواة ومواجهة الهجوم الظلامي الممنهج.

ورغم اختلاف الشبكة والجبهة في تصورهما وهيكلهما التنظيمي، فقد كان عملهما متكاملا، بل ويصب في نفس الاتجاه، واستطاع خلق تراكمات إيجابية بفضل الإدارة الإيجابية للاختلافات والتدبير الجيد للتناقضات التي لم تكن جوهرية في العمق بقدر ما تعلقت فقط بالشكل والوسيلة.إن التنسيقين عملا بشكل متواز وراكما عملا إيجابيا في مجال توحيد الصفوف وتوحيد الرؤيا بين كل مكونات الحركة النسائية وبناء استراتيجية واضحة المعالم مؤسسة على التقييم الدقيق للظرفية السياسية التي يعيشها المجتمع. تعلمت منه مكونات الحركة النسائية درسا إيجابيا مفاده: "إذا لم تكن متفقا مع تجربة ما، فاتركها تتلمس طريقها إلى النجاح، وإن لم تنخرط في بناء تفاصيلها، فساعدها على الأقل لكي تنجح، فربما في نجاحها نجاح لك، لكن لا تكن عاملا من

عوامل تكسيرها وإفشالها". ولأول مرة في تاريخ العمل النسائي تحركت تجربتان تنسيقيتان في وقت واحد ومن أجل هدف واحد وبدون تناحر فاستطاعتا أن تخصبا التربة لولادة تحالف كبير أطلقت عليه الحركة النسائية اسم: "ربيع المساواة".

14- تجربة ربيع المساواة

كانت تجربة رائدة في تاريخ الحركة النسائية من حيث: قدرتها على توحيد الجمعيات النسائية في إطار واحد باستثناء جمعية واحد فضلت عدم الانتظام داخل الربيع لأسبابها الخاصة. ومن حيث اعتمادها أسلوب التناوب على رئاسة الربيع بناء على تحديد المدة أو المهمة التي يقبل عليها التحالف وتتكلف جمعية مكونة للربيع بالاشتغال عليها. والابتعاد عن التنظيمات الحزبية والنقابية والاقتصار فقط على الجمعيات النسائية، وكذا إشراك الأحزاب عبر ربط الصلة الوطيدة بها وإشراكها في النقاش وتوقيع مذكرة الربيع، والاستفادة من تجربتي الجبهة والشبكة واعتماد مقاربة التوسع التنظيمي على الصعيد الوطني. والانفتاح على الجمعيات النسائية في باقي الأقاليم والمناطق النائية وإذ ماجها في الجمع العام للتحالف حيث تؤخذ القرارات. واعتماد اسراتيجية الترافع متعددة الأهداف والأبعاد: في اتجاه الأحزاب السياسية لإشراكها في الحوار حول المطالب النسائية عبر توقيع مذكرة التحالف. وفي اتجاه الفرق البرلمانية المختلفة عبر تقديم المذكرة والدراسة الفقهية المؤسسة على الاجتهادات الفقهية المتنورة واتجاه الحكومة والأحزاب المكونة لها كل على حدة، واتجاه الفرق البرلمانية ورؤسائها واتجاه اللجنة الملكية الاستشارية لتعديل مدونة الأحوال الشخصية واتجاه الشبكات والتحالفات النسائية الجهوية، الإقليمية والدولية واتجاه المؤسسات الدولية الرسمية وشبه الرسمية لحشد الدعم. وبالتركيز على حملة التواصل القوية بالاستعانة بخبراء في مجال التواصل وإشراك مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية في إطار حملة إعلامية ذات بعدين أساسين: حملة موجهة إلى عموم المغاربة اعتمدت على التبسيط وقوة التبليغ، وعلى الشهادات الموثقة والمقنعة والأشرطة والأقراص المدمجة والصور والملصقات والوصلات الإشهارية، إضافة إلى

حملة موجهة إلى المثقفين والمؤسسات اهتمت بنشر كل الدراسات الميدانية ونشر الحجج الفقهية والحقوقية والشهادات الموثقة والمقنعة والرصيد الذي راكمته مراكز الاستماع الخاصة بالنساء ضحايا العنف.

15- تجربة القوافل الإنسانية والاجتماعية

كان أسلوب القوافل الإنسانية والموضوعاتية أو الاجتماعية أقوى إنجاز للحركة النسائية بادرت إليه الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة سنة 2000 من أجل هدفين أساسين هما: إعطاء الكلمة لنساء مختلف المناطق في المغرب لإشراكهن في النقاش الدائر حولهن في خضم الصراع الذي يشهده المجتمع من أجل المساواة والمواطنة. وبلورة أسلوب عمل ميداني يمكن من التواصل مع الجمهور العريض من النساء والمواطنين وانتشالهم من أخطار سياسات غسل الدماغ باسم الدين في أفق تقريب الحركة النسائية من المعنيين ببرامجها. وبعد سنة 2000 تبنت العديد من التنظيمات أسلوب القوافل كل حسب تخصصه، إلا أن هذا الأسلوب النوعي في الاشتغال، إذا لم يتم اعتماد مقاربة الاستمرارية في الأخذ به يمكنه أن يفضي إلى نتائج عكسية منها: أن تنظيم قافلة بدون تتبع وبناء عمل مرحلة ما بعد القافلة ينتج عنه فقدان المصداقية أمام النساء والساكنة التي تم إشراكها في أنشطة القافلة. وإذا لم تخلق القافلة شروطا حقيقية لتطوير أوضاع النساء اقتصاديا واجتماعيا فإنها فاشلة في تحقيق أهم شعاراتها: المساواة والمواطنة الفعلية، وإذا اعتبرت القافلة النساء مجرد مستفيدات وليسن فاعلات فإنها تحتقرهن وتعتبرهن مجرد كم أو فئران للتجربة،وقد تتحول الجمعية التي تتبنى هذه المقارب للقافلة إلى جمعية شعبوية وليس تنظيما فاعلا للتأطير والتوعية وبناء العقل المواطن من أجل إحداث التغيير.

16- تجربة تعديل القانون الجنائي

انطلق تحالف ربيع الكرامة منذ 2009 بمبادرة من الجمعية المغربية لحقوق النساء واستطاع جمع أكثر من 30 تنظيما وطنيا جهويا ومحليا للترافع حول مطالب نسائية

في إطار القانون الجنائي. ومازال التحالف يشتغل على الملف، ومازال تعديل القانون الجنائي يراوح مكانه نظرا لأن هذا الملف سياسي بامتياز وتلزمه إرادة سياسية حقيقية لإقرار المساواة خاصة في الجانب المتعلق بحرية المرأة في علاقتها بجسدها من قبيل: مسألة التعامل مع مشكل الإجهاض، ومسألة التعامل مع الخيانة الزوجية، ومسألة تجريم العنف الممارس ضد المرأة، ومسألة تجريم الاغتصاب.

لكن التحالف مازال صامدا بالرغم من أنه لا يعتمد مقاربة التناوب على رئاسته كشكل ديمقراطي لإدارة التحالفات وإنجاحها، ويجب أن يعيد النظر في طريقة التدبير التنظيمية لكي يضمن استمرارية مكوناته والتحاق مكونات أخرى، ولكي يضمن أيضا النجاح في هذه المعركة النسائية السياسية.

17- معركة توثيق عقود الزواج والمحاكم المتنقلة

تنسيق وجد بمبادرة من مؤسسة يطو للاشتغال على ملف زواج الفاتحة المنتشر في مناطق عديدة من المغرب والذي ينتج عنه: ضياع حقوق النساء وانعدام الحماية الضرورية لهن في إطار العلاقة الزوجية غير المعترف بها من طرف قانون الأسرة..، وحرمان النساء من الحق في الإرث ومن خلالهن أجيال كاملة، وضياع حقوق الأطفال وحرمانهم من أهم حقوق المواطنة: الهوية والتمدرس، وتفشي ظاهرة زواج القاصرات ابتداءا من 7 و 8 سنوات.....، وانتشار ظاهرة الطلاق الانفرادي خارج القانون، وممارسة الرجال لتعدد الزوجات دون أدنى رادع قانوني.......، ووجود مناطق عديدة خارج القانون وهذا الوضع أفرز مغربين يسيران بسرعتين مختلفتين تماما. فمع انتهاء فترة العمل بالمادة 16 من قانون الأسرة صارت فرصة آلاف النساء ضحايا زواج الفاتحة لتوثيق عقود الزواج منعدمة، وعدم توثيق العقود معناه المزيد من ضياع الحقوق وبالتالي المزيد من العنف القانوني والاجتماعي. هذه المشاكل كلها استنفرت 22 جمعية نسائية وحقوقية في إطار "لجنة متابعة تفعيل مدونة الأسرة"واعتمدت لجنة المتابعة على حملة مرافعة كبيرة في اتجاه أصحاب القرار المعني

بالملف من أجل:تمديد المادة 16 من قانون الأسرة الخاصة بثبوت الزوجية، واعتماد مقاربة قضاء القرب والمحاكم المنقلة لتوثيق عقود الزواج في أفق اجتثاث ظاهرة زواج الفاتحة من المناطق النائية، واعتماد سياسة الشباك الموحد وإعفاء العائلات الفقيرة من أداء الرسوم الإدارية. فإلى أي حد تم تفعيل المادة 16 وتوثيق عقود الزواج بما يأخذ في الاعتبار نهاية مرحلة التمديد في 2014 وبما يضمن حقوق النساء والأطفال؟

بالرغم من الاستجابة لمطالب الحركة النسائية المرتبطة بهذا الملف فإن العقليات المحافظة المقاومة لحقوق المرأة سواء داخل وزارة العدل، أو المحاكم المشرفة على تطبيق القوانين تعرقل هذه السيرورة لذا فمن الصعب التنبؤ إلى أي حد يمكن محاربة ظاهرة الزيجات غير الموثقة في أفق اجتثاثها سنة 2014. فباستثناء محكمة إقليم أزيلال التي تبذل مجهودا كبيرا لوضع توثيق الزيجات وتتسابق مع الوقت بمعدل 3 محاكم متنقلة على الأقل في الشهر فإن باقي المحاكم تسير ببطء في هذا لمجال،كما أن بعض الجهات المسؤولة في بعض المناطق لا تهتم نهائيا بالاشتغال على هذا الملف نظرا لما يثيره من حساسيات واستفزاز للعقليات فتغمض العين على الخرق السافر للقانون مفضلة الحفاظ على السلم الاجتماعي (جهة وجدة أنكاد، إقليم ميدلت، الجهة الشمالية كمثال فقط)

18- تجربة التعديلات الدستورية

عندما هبت رياح التغيير على كثير من بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط سارعت بعض الأنظمة إلى إطلاق قطار الإصلاحات حتى لا يتأجج الوضع لديها، وقد التحق المغرب بركب هذه الأخير فطرح مسلسل الإصلاح الدستوري.وقد انخرطت الحركة النسائية في النقاش الدائر حول التعديلات الدستورية بعد إطلاقها لتحالف سمته: "تحالف الربيع النسائي الديمقراطي" وانضوت تحته الكثير من الجمعيات الوطنية والمحلية.وكان بإمكان هذه التجربة أن تكون إضافة قوية في رصيد الحركة النسائية كقوة تاريخية لا يستهان بها في المجتمع المغربي من حيث: الديناميكية

والفعل كقوة اقتراحية لها مكانتها، ومن حيث الديمقراطية التي ألفت نهجها ولو بشكل نسبي في محطات تاريخية معقدة،القدرة على تغيير مجرَيات الأحداث في الاتجاه الإيجابي.لكن: للأسف لم تلتقط الحركة النسائية هذه المرة الرسالة التي حملتها الظرفية السياسية، ولم تع أو لم ترد أن تعي دقة المرحلة لتفرض تصورها للمجتمع الحداثي الديمقراطي الذي خاضت صراعا مريرا من أجله مع كل أطراف المقاومة العنيدة والعنيفة: قوى الظلام والعقليات المحافظة سنوات طوال. وبهذا فوتت على نفسها فرصة تاريخية هامة لفرض النقاش حول: الفصل 19 من الدستور ومسألة فصل الدين عن الدولة، فبعض مكونات الحركة النسائية رفضت تبني فكرة فصل الدين عن الدولة كصمام أمان لحماية المكتسبات وانتزاع أخرى مهما كان لون الأغلبية الحكومية والبرلمانية التي أفرزتها صناديق الاقتراع.

النتائج

لم تخرج الحركة النسائية عن سرب المغردين للتعديلات الدستورية التي أفرزها مسار غير عاد وظرفية سياسية جد ملائمة لرفع سقف المطالب والضغط من أجل مطالب أكبر لإقرار المساواة والمواطنة النسائية الحقيقية. وقامت النسائيات بالمرافعة أمام اللجنة الكلفة بصياغة التعديلات حاملة إليها مقترحات الربيع النسائي الذي لم تصادق عليه كل مكونات الحركة النسائية، وزودته أيضا بالمذكرات الخاصة بكل جمعية على حدة، مما أعطى صورة جلية على الانقسام والضعف.كما ظنت الحركة النسائية أنها حققت مكسبا عظيما وتاريخيا عندما نص الدستور الجديد على المناصفة، لكنها لم تنتبه أو لم ترد أن تنتبه إلى الصيغة التالية من الفصل 19 والتي تقول:يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ

المناصفة بين الرجال والنساء. وتحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

تبدو الصياغة ذكية ومحبكة جيدا: فكل شيء يمكن أن يعتبر: "ثوابت المملكة وقوانينها" ويمكن للأغلبية البرلمانية أن تدخل ما شاءت في هذا الإطار: وهذا هو الفخ: منحت المناصفة بيد وانتزعت باليد الأخرى باسم الثوابت.

19- الاتجاه نحو مأسسة العمل النسائي

منذ بداية التسعينيات ومع انطلاق بناء الاستقلال الذاتي للحركة النسائية بدأ تحسس الطريق نحو مأسسة الجمعيات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة. وتقتضي استراتسجية المأسسة أساليب جديدة في العمل منها: الحصول على التمويلات الضرورية من أجل القدرة على توفير مناصب شغل ضرورية لضمان التسيير الإداري والمالي للجمعيات دون ارتباك أو تأخر في العمل، وتوفير مكاتب ضرورية لإيواء الأنشطة والعمل الإداري، وتوظيف أخصائيين وأخصائيات في مجال: صياغة المشاريع، البحت عن التمويلات الضرورية، المحاسبة وضبط المصاريف والمداخيل والتقارير المالية...إلخ، وقيادة الحملات (المرافعة - الضغط - التفاوض) بالاعتماد على برامج تمويل مستقلة واستراتيجية تواصل مضبوطة تساير الظرفية والجمهور المخاطب،والاشتغال بأسلوب اللجان المتخصصة بدل العمل بأسلوب المكتب الوطني يعرف كل شيء ويقوم بكل شيء ويجتهد في كل الأمور: القانونية والاقتصادية والسياسية والسوسيولوجية. لكن مع ازدياد اتجاه الجمعيات النسائية نحو المأسسة يزداد الشرخ بين العمل المأجور والعمل التطوعي، بحيث لوحظ بشكل واضح التقلص في القاعدة المتطوعة لتتحول الحركة النسائية في غالبيتها إلى موظفات وموظفين تربط غالبتهم وغالبيتهن المصلحة بالعمل الجمعوي أكثر من القناعة والتضحية وهذا أمر خطير يجب التوقف عنده حتى لا ينخر الحركة النسائية من الداخل ويقلص شيئا فشيئا قدرتها وقوتها النضالية.

20- تجربة مراكز الاستماع

تعتبر تجربة رائدة من حيث: فتح المجال للنساء المعنفات وضحايا القوانين التمييزية أو عدم تطبيق القوانين من كسر جدار الصمت عن طريق برنامج الاستماع والمتابعة والدعم الذي وضعته لفائدتهن الجمعيات النسائية. وقد عرفت مراكز الاستماع والإرشاد التي وضعتها الجمعيات النسائية رهن إشارة النساء ضحايا العنف إقبالا شديدا لمختلف الحالات التي تعاني من العنف أو الخروقات القانونية، وتم الاعتماد على الملفات التي تفد على هذه المراكز قاعدة أساسية للتقارير التي تقوم الجمعيات النسائية بصياغتها وتعتمد عليها في حملاتها الترافعية من أجل تغيير القوانين والسياسات وإقرار المساواة. ومن إنجازات مراكز الاستماع: تكسير جدار الصمت الذي كان يلف ظاهرة العنف اتجاه النساء، و إخراج مختلف أنواع العنف القانوني، الاقتصادي والاجتماعي من دائرة الطابو والاعتراف الرسمي بوجوده وبضرورة التصدي له، وجعل المؤسسات الرسمية تبحث عن وسائل قانونية ومؤسساتية لحماية النساء من العنف. إلا أن السؤال المطروح يتضمن العديد من التساؤلات من قبيل: أية مردودية لمراكز الاستماع من حيث الإشعاع؟ وهل النساء المعنفات مجرد أرقام وشهادات خصوصا إذا أحصينا حالات العود عند النساء المستفيدات؟ وهل الخدمات التي تقدمها المراكز محدودة ولا تستجيب لمتطلبات المستفيدات؟ وهل المشكل يكمن في الحالات التي استفادت من خدمات المراكز؟ وهل المشكل في طريقة اشتغال مركز الاستماع؟ وهل اشتغال مراكز الاستماع يتوقف عند الاستماع والتوجيه والمرافقة؟ أم يتعداه؟ وإلى أين؟

هذه كلها أسئلة يجب أن نركز انتباهنا عليها كحركة نسائية دون أن نعتبر الإجابات الصريحة عليها انتقاصا من شأننا أو إساءة إلى رصيدنا التاريخي والنضالي، بل بالعكس تماما، إنها وقفة تأملية من شأنها أن تجعلنا تحت المجهر لكي تمكننا من الوقوف على مواطن الضعف والقوة، إلا إذا أصبنا بالغرور وتضخم الذات، فذاك سيجعلنا نتمادى في توسيع وتقوية أسباب الخلل وسنظل في مكاننا نبكي على أطلال نجاحاتنا السابقة

دون أن نتمكن من التقدم، بينما أعداء حقوق المرأة يكتسحون الساحة ويواصلون عمليات غسل الدماغ أمام ضعفنا واستهتارنا وخوفنا من النقد الذاتي لم تستطع الجمعيات الحقوقية والنسائية الاشتغال من أجل الفعل داخل المجتمع وتغييره، وجعل منظومة حقوق الإنسان مرجعا أساسيا في تعاملاته اليومية؟ هل طرحنا على أنفسنا كجمعيات حقوقية نسائية مثل هذا سؤال الجريء؟ لماذا يذهب كدنا سدى رغم المجهودات الفكرية، المالية والبشرية المبذولة من أجل إخراج المرأة من عزلتها وفك الحصار عليها من هيمنة الفكر الذكوري؟ أليس من الضروري أن نفكر بجدية في التحول إلى فضاء للتأطير والتكوين والتربية على المساواة والمواطنة، والى مراكز استماع متنقلة ومراصد متنقلة لرصد كل أشكال الخروقات والعنف، والى فضاءات لتحرير كلمة النساء والشباب، فضاءات تمكن الحركة النسائية من الارتباط الحقيقي بالجمهور العريض من النساء، والانتقال بالنساء من مجرد مستفيدات ومستهلكات لبرامج الجمعيات الى فاعلات ومساهمات في حركيتها وديناميتها، وتشكيل قاعدة نسائية واعية ومنخرطة في النضال النسائي من أجل المساواة والمواطنة، وتشكيل قوة اقتراحية ميدانية قادرة على حماية المكتسبات وتحقيق تقدم في مجال الحقوق.

21- تجربة المشاريع المذرة للدخل: إلى أي حد هي تربية على المساواة والمواطنة والمطالبة بالحقوق

انطلقت هذه المرحلة من تاريخ الحركة النسائية بناء على وعي فعلي لكل مكوناقما بضرورة تحرر المرأة من التبعية الاقتصادية لأن الاستقلال المالي وحده الكفيل بتسهيل انخراط النساء التدريجي في سيرورة تغيير أوضاعهن القانونية والاجتماعية. بناءا على ذلك بدأت تنمو التعاونيات والمشاريع المدرة للدخل في كل مكان كالفطريات وفي تسابق مع الزمن وبرامج التمويلات المحلية والدولية التي تطلق من هنا وهناك.فهل استطاعت فعلا أن تحقق التحرير الاقتصادي الذي علقت عليه الآمال؟ وهل مكنت النساء من الانخراط في النضال ضد الحيف والعنف والتمييز؟ بالاطلاع على تجارب بعض التعاونيات والمشاريع المدرة للدخل، لاحظت الأشياء

التالية:معظم النساء اللواتي يستفدن من هذه المشاريع لم يتجاوزن بعد مرحلة نساء لا يعرفن أي شيء عن الحركة النسائية ونضالاتها من أجل حقوقهن، والمستفيدات لم يرقين إلى فاعلات يفكرن ويبدعن من أجل تجاوز وضع "موضوع المشروع"، ولازلن بعيدات عن تشكيل قوة ضاغطة واعية تقلب موازين القوى لفائدة تغيير أوضاع النساء،ومعظم النساء المنخرطات في برنامج المشروع يشتكين من الاستغلال ومن عدم تمكنهن من تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي. وللأسف تحولت بعض التعاونيات إلى وسيلة لنهب ثروات البلاد وعدم استفادة النساء والأسر منها كما هو منتظر أثناء الانطلاق(ما حصل للأركان والزعفران....إلخ)، كما أن مشكل التسويق جعل معظم النساء يفقدن الثقة ويفضلن العودة إلى الاستغلال داخل المنظومة الأسرية بدل ذهاب منتوجهن إلى خارج البلاد ليباع بأثمنة خيالية مقابل أجور زهيدة تمنح لهن، لم تعد النساء قادرات على استغلال المنتوج داخل أسرهن وصار يباع من طرف وسطاء بأثمنة خيالية لمختبرات مواد التجميل الأجنبية.

الخلاصة: لابد من التوقف عند حصيلة هذه التجربة من أجل إعادة النظر في تصورها وأساليب عملها وأهدافها للتمكن من تحويلها من مجرد مشاريع لتنظيم استغلال الفئات الضعيفة واغتناء الوسطاء والمختبرات الأجنبية، إلى مشاريع للتربية على المساواة والمواطنة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي للنساء.

الحركة النسائية المغربية بين السياسي والمطلبي

– الحركة النسائية بين المرافعة والوصاية على عموم النساء. - هل النساء المغربيات جزء من الحركة النسائية أم هن مغيبات؟ - هل عموم النساء هن جزء من برامج صياغة المطالب للتغيير والمرافعة من أجل التغيير وبرامج الحشد والضغط، والعملية التنظيمية التأطيرية وبرامج التكوين والتأهيل. كل البرامج أعلاه مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا، ولا يمكن تصور تحقق تغيير حقيقي في أوضاع النساء أو أية فئة أخرى من الفئات الاجتماعية دون هذا الربط، بحيث لا يمكن للحركة النسائية أن

تنصب نفسها وصية على الجمهور العريض من النساء اللاتي تسعين لتغيير أوضاعهن بل من الضروري أن تهتم اهتماما فعليا بإشراكهن في:صياغة المطالب: حتى يشعرن بأنهن غير مقصيات وبالتالي تتجدر لديهن القناعة بالدفاع عن مولودهن وحمايته من أية محاولة لقتله، لتشويهه أو بتر أحد أعضائه. وفي أن يكن جزءا من برامج التكوين والتأطير بغض النظر عن انتماءاتهن الطبقية، الثقافية أو العقائدية، فبقدر ما يشمل التأطير والإدماج في التنظيم الفئات العريضة من النساء يحل الوعي محل الجهل والأمية وتندمج النساء ليصرن جزءا من عملية التغيير وفاعلات فيها بدل أن يبقين مجرد مستهلكات يمكن أن ينقلبن على الحركة النسائية في أية لحظة ليشكلن قاعدة جماهيرية لأعدائهن وأعداء الحركة نفسها. فإذا لم يصاحب برامج التأطير برنامج جاد ومحدد للتأهيل المهني الخاص بالفئات العريضة من النساء اللواتي هن في حاجة إليه لكي يصبح لديهن تقدير لجهودهن ويعطين قيمة لقدراتهن، لن تنجح الجمعيات النسائية في إخراج النساء من مستنقع الجهل والدونية الذي صار من الأوضاع العادية في مجتمعنا حتى في ذهنية المرأة نفسها. وفيما يخص المرافعة من أجل التغيير: يجب أن تشكل النساء قوة ضاغطة ومشاركة في عملية الترافع من أجل التغيير وإلا فإن العملية كلها ستفضي إلى منح الفتات وإظهاره من طرف أصحاب القرار على أنه تغيير نوعي. وهذا ما حصل فعلا في الكثير من المحطات من تاريخنا النضالي من أجل المساواة والمواطنة (تجربة 81 و 93)

22- الحركة النسائية واستراتيجة العمل الوحدوي المشترك

تاريخيا أولت الحركة النسائية الاهتمام البالغ للعمل المشترك الذي تفاوتت قوته من مرحلة لأخرى ومن ملف لآخر، لكن الذي كان يجمع التجارب هو الإيمان بضرورة التوحد، فكان لهذا التوحد أشكال متعددة منها: التشبيك الوطني والمحلي وبناء التحالفات الوطنية المرحلية أو الاستراتيجية. والتشبيك والتحالفات الإقليمية والجهوية والدولية والتشبيك والتحالفات من أجل مقاومة مناهضي المساواة والمواطنة. وجهة نظر لابد من التعبير عنها برغم أنها مشاغبة بعض الشيء:

بالرغم من أن استراتيجية بناء التحالفات صارت من خصائص الحركة النسائية المغربية على المستوى الجهوي، الإقليمي والدولي، فإنه لابد من التركيز على أن هذه التحالفات لابد أن تبتعد عن الطابع الانتهازي الانتفاعي الذي تمليه بعض المواقف والمواقع السياسية أو الأهداف الشخصية والتي يمليها أيضا التسلق الفردي للبعض، لأن هذا استغلال للقضية النسائية وليس إيمانا بقضايا النساء وبضرورة تغيير أوضاعهن. ولن ينتج عنه إلا تحقيق بعض التغيير المشوه ولن يكون أبدا التغيير الكامل الفعلي المنشود الذي باستطاعته تحقيق طفرة في اتجاه بناء مجتمع ديمقراطي حداثي.